



المصالحة الوطنية وإشكالية بناء الشرعية السياسية في ليبيا

(دراسة تحليلية في تحديات توحيد مؤسسات الدولة خلال الفترة 2011-2026)

أ. يوسف محمد خليفة اللافي

طالب دراسات عليا مرحلة الدكتوراه

أ.د. الصديق خليفة الكيلاني

قسم العلوم السياسية - كلية الاقتصاد - جامعة الزاوية

National Reconciliation and the Challenge of Building Political Legitimacy in Libya
(An Analytical Study of the Challenges of Unifying State Institutions, 2011–2026)

Youssef Mohamed Khalifa Allafy

Prof. Dr. Al-Siddiq Khalifa Al-Kilani

Department of Political Science – Faculty of Economics – University of Zawia

Corresponding Author's Email: Youssef.allafy11@gmail.com , <https://orcid.org/0009-0004-9012-8450>

تاريخ الاستلام: 2026/09/02 - تاريخ المراجعة: 2026/09/03 - تاريخ القبول: 2026/10/02 - تاريخ النشر: 2026/10/12

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين المصالحة الوطنية وإعادة بناء الشرعية السياسية في ليبيا، مع التركيز على مدى قدرة مسارات المصالحة على الإسهام في توحيد مؤسسات الدولة خلال الفترة 2011-2026. وتطلق الدراسة من أن أزمة الشرعية في الحالة الليبية لا ترتبط فقط بتعاقب الأجيال الانتقالية، وإنما تتصل كذلك باستمرار الانقسام المؤسسي، وتعثر التسوية الدستورية والانتخابية، وضعف إنفاذ ترتيبات العدالة الانتقالية، وتأثير الفاعلين المسلحين والتدخلات الخارجية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، مع الاستفادة من المنهج التاريخي ومنهج تحليل الوثائق السياسية والقانونية، وتوصلت إلى أن المصالحة الوطنية يمكن أن تسهم في بناء شرعية سياسية أكثر استدامة عندما تتحول من تقاهمات ظرفية بين النخب إلى عملية شاملة ترتبط بالعدالة الانتقالية، والانتخابات ذات المصادقية، وتوحيد المؤسسات الأمنية والقضائية والتنفيذية، واستعادة الثقة بين المواطن والدولة، كما بينت أن استمرار تعدد مراكز السلطة وضعف تنفيذ الاتفاقات يمثلان من أبرز القيود على تحويل المصالحة إلى قاعدة مؤسسية مستقرة للحكم.

الكلمات المفتاحية: المصالحة الوطنية، الشرعية السياسية، بناء الدولة، توحيد المؤسسات، العدالة الانتقالية، ليبيا.

Abstract

This study analyzes the relationship between national reconciliation and the rebuilding of political legitimacy in Libya, with particular emphasis on the extent to which reconciliation processes can contribute to the unification of state institutions during 2011-2026. It argues that Libya's legitimacy crisis is linked not only to the succession of transitional authorities, but also to persistent institutional fragmentation, stalled constitutional and electoral settlements, weak implementation of transitional justice, the influence of armed actors, and external intervention. The study adopts a descriptive-analytical approach, supported by historical analysis and the examination of political and legal documents. It concludes that national reconciliation can contribute to more sustainable political legitimacy when it moves beyond temporary elite bargains toward an inclusive process connected to transitional justice, credible elections, the unification of security, judicial and executive institutions, and the restoration of trust between citizens and the state. Persistent competing centers of authority and

weak implementation of political agreements remain major constraints on transforming reconciliation into a stable institutional basis for governance.

Keywords: National Reconciliation, Political Legitimacy, State- Building, Institutional Unification, Transitional Justice, Libya.

المقدمة

تحتل المصالحة الوطنية موقعًا مركزيًا في دراسات الانتقال السياسي وبناء الدولة بعد النزاعات؛ لأنها لا تقتصر على إنهاء الخصومات أو وقف العنف، بل تمتد إلى إعادة تنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع، وترميم الثقة العامة، وإيجاد قواعد مقبولة لإدارة الاختلاف السياسي وتداول السلطة، وفي أدبيات بناء الدولة، لا تقاس قوة الدولة بمجرد اتساع وظائفها، وإنما بقدرتها المؤسسية على تنفيذ القواعد العامة وتوفير الأمن والخدمات وإنفاذ القانون على نحو متماسك؛ ولذلك يرتبط بناء المؤسسات بالشرعية بقدر ارتباطه بالقدرة التنظيمية والإدارية.⁽¹⁾

ومن هذه الزاوية، تتقاطع المصالحة الوطنية مع مفهوم الشرعية السياسية؛ فالشرعية لا تعني مجرد وجود سلطة قائمة أو اعتراف خارجي بها، وإنما تتعلق بدرجة القبول بالقواعد والمؤسسات التي تمارس من خلالها السلطة، وبقدرة النظام السياسي على تحويل المنافسة والصراع إلى إجراءات دستورية وقانونية متفق عليها، ويصبح هذا الترابط أكثر وضوحًا في الدول الخارجة من نزاع داخلي، حيث تحتاج المؤسسات الجديدة إلى أساس اجتماعي وسياسي يسمح لها بالعمل على امتداد الإقليم، ويمنح قراراتها درجة من القبول تتجاوز الانتماءات المنطقية أو العنصرية، وقد أكدت رؤية الإسكوا لليبيا أن بناء دولة المؤسسات يتطلب عقدًا اجتماعيًا قادرًا على ترميم الثقة وإدارة المصالحات وتعزيز سلطة الدولة وسيادة القانون في إطار وطني جامع.⁽²⁾

وتبرز الحالة الليبية بوصفها نموذجًا شديد التعقيد لهذه العلاقة؛ فمنذ عام 2011 دخلت البلاد سلسلة طويلة من الترتيبات الانتقالية التي تداخل فيها التحول السياسي مع النزاع المسلح والانقسام المؤسسي وتعدد مراكز القرار، وقد انعكس ذلك على قدرة مؤسسات الدولة على العمل ضمن إطار موحد، كما تكررت محاولات التوافق السياسي عبر اتفاقات ومبادرات وطنية ودولية، بينما ظلت مسألة المصالحة مرتبطة في الوقت نفسه بقضايا العدالة الانتقالية، والنازحين والمفقودين، وإعادة توحيد المؤسسات الأمنية والعسكرية، والقاعدة الدستورية، والانتخابات، وتشير الأدبيات الليبية المبكرة بعد 2011 إلى أن ضعف معالجة العدالة الانتقالية وغياب إطار وطني جامع للمصالحة أسهما في تعقيد عملية إعادة بناء الدولة واستمرار الانقسامات.⁽³⁾

كما أن التطورات اللاحقة أظهرت أن المصالحة السياسية لا تحقق أثرها بمجرد التوصل إلى تفاهم بين قيادات أو مؤسسات متنافسة؛ إذ تحتاج إلى آليات تنفيذية تحول التوافق إلى مؤسسات موحدة وقواعد مستقرة، فالانتقال من اتفاق الصخيرات سنة 2015 إلى اتفاق وقف إطلاق النار سنة 2020، ثم إلى خارطة طريق ملتقى الحوار السياسي الليبي وتشكيل سلطة تنفيذية موحدة مؤقتة سنة 2021، أظهر وجود قدرة متكررة على إنتاج صيغ توافقية، إلا أن تعثر الاستحقاقات النهائية، وفي مقدمتها الانتخابات الوطنية التي كان مقرراً إجراؤها في ديسمبر 2021، أعاد طرح مسألة مصدر الشرعية وحدود المرحلة الانتقالية من جديد.⁽⁴⁾⁽⁵⁾⁽⁶⁾

(1) فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة: النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين، ترجمة مجاب الإمام، الرياض: مكتبة العبيكان، 2007، ص 17-25.

(2) لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، رؤية لليبيا: نحو دولة الازدهار والعدالة والمؤسسات، بيروت: الأمم المتحدة، 2021.

(3) محمد عبد الحفيظ المهدي الشبخ، «تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا بعد 2011»، المستقبل العربي، مج37، ع431، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، يناير 2015، ص100-113.

(4) بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، الاتفاق السياسي الليبي، الصخيرات - المغرب، 17 ديسمبر 2015.

(5) بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، اتفاق وقف إطلاق النار الدائم بين الأطراف الليبية، جنيف، 23 أكتوبر 2020.

(6) ملتقى الحوار السياسي الليبي، خارطة طريق المرحلة التمهيدية للحل الشامل، تونس، نوفمبر 2020.

وفي هذا السياق، اكتسب مفهوم الشرعية السياسية في ليبيا بعدًا عمليًا يتصل بإنهاء ازدواج المؤسسات وتحديد قواعد التمثيل السياسي وتجديد التفويض الشعبي، وقد وصف الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في فبراير 2023 الوضع بأنه يتضمن "أزمة شرعية" في أوساط النخبة والمؤسسات السياسية، وربط الخروج منها بالتوصل إلى مسار انتخابي وتوافقي قابل للتنفيذ؛ وهو توصيف يعكس إدراكًا دوليًا لمشكلة امتداد الأجسام الانتقالية من دون تسوية نهائية، لكنه لا يلغي أن تحديد الشرعية ومصادرها في النهاية مسألة وطنية يحكمها الإطار الدستوري والقانوني وإرادة المواطنين.⁽⁷⁾

وعليه، فإن دراسة المصالحة الوطنية وإشكالية بناء الشرعية السياسية في ليبيا تكتسب أهميتها من محاولة الربط بين مسارين غالبًا ما يُدرسان بصورة منفصلة: مسار المصالحة بما يتضمنه من عدالة انتقالية وجبر للضرر وإعادة بناء الثقة، ومسار بناء الدولة بما يتضمنه من توحيد المؤسسات وتجديد التفويض السياسي وترسيخ سيادة القانون، ومن ثم، تتطرق الدراسة من سؤال جوهري يتعلق بما إذا كانت المصالحة الوطنية قادرة على أن تتحول من أداة لخفض التوتر إلى إطار سياسي ومؤسسي يساهم في إعادة بناء شرعية الدولة الليبية ووحدة مؤسساتها.

مشكلة الدراسة

تتمثل إحدى الإشكاليات الأساسية في مسار الانتقال الليبي منذ عام 2011 في أن تعدد المبادرات السياسية لم يؤد بصورة نهائية إلى إنهاء الطابع الانتقالي أو تأسيس مؤسسات موحدة مستقرة على كامل الإقليم، فكلما أنشئ إطار سياسي جديد ظهرت تحديات تتعلق بمدى قبوله وتنفيذه، وبالعلاقة بين المؤسسات التي سبقته وتلك التي نشأت بعده، وبالقدرة على تحويل التوافقات السياسية إلى قواعد دستورية وانتخابية قابلة للاستمرار، وقد أفضى هذا الوضع إلى تداخل أزمة الشرعية مع أزمة وحدة الدولة؛ إذ أصبحت مسألة من يملك حق اتخاذ القرار مرتبطة بسؤال آخر هو: أي المؤسسات تستطيع تنفيذ هذا القرار فعليًا على امتداد البلاد؟

وتزداد المشكلة تعقيدًا لأن المصالحة الوطنية في ليبيا ليست ملفًا سياسيًا منفصلًا عن قضايا العدالة والأمن والمؤسسات، فقد وضع القانون رقم (29) لسنة 2013 تصورًا للعدالة الانتقالية يقوم على إظهار الحقيقة ومحاسبة الجناة وإصلاح المؤسسات وحفظ الذاكرة الوطنية وجبر الضرر، غير أن الصراع والانقسام السياسي أعاقا تفعيل العديد من آلياته على النحو المقصود.⁽⁸⁾ وفي المقابل، استمرت المبادرات المحلية والوطنية في معالجة النزاعات وإعادة فتح قنوات الاتصال، إلا أن الانتقال من المصالحات الجزئية إلى مصالحة وطنية مؤسسية ظل مرتبطًا بقدرة الدولة على توفير ضمانات قانونية وأمنية متساوية لجميع الأطراف.

كما كشفت التجربة السياسية منذ اتفاق الصخيرات عن وجود فجوة متكررة بين إنتاج الاتفاقات وبين تنفيذها؛ فالوثائق السياسية استطاعت في مراحل مختلفة أن توفر أساسًا للتقارب أو لتوحيد بعض السلطات، لكن استمرار الانقسام في مؤسسات أساسية، ووجود تشكيلات مسلحة خارج تسلسل مؤسسي موحد، وتباين المصالح الداخلية والخارجية، كلها عوامل حذت من تحول تلك الاتفاقات إلى قاعدة نهائية للشرعية السياسية، وأظهرت دراسات بناء الدولة الليبية أن الانقسام السياسي وانتشار السلاح والتدخلات الخارجية وضعف المؤسسات تمثل عناصر مترابطة تعيق قيام سلطة عامة موحدة.⁽⁹⁾

ومن ثم، تتحدد مشكلة الدراسة في تحليل مدى قدرة المصالحة الوطنية، بوصفها عملية سياسية ومجتمعية وقانونية، على الإسهام في إعادة بناء الشرعية السياسية وتوحيد مؤسسات الدولة في ليبيا خلال الفترة 2011-2026، مع الوقوف على حدود أثر

(7) بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، إحاطة الممثل الخاص للأمين العام عبد الله باتيلي أمام مجلس الأمن، 27 فبراير 2023.

(8) دولة ليبيا، القانون رقم (29) لسنة 2013 بشأن العدالة الانتقالية، المادة (1)، 2 ديسمبر 2013.

(9) لزه عبد العزيز، وخالد وصولي، «تحديات بناء الدولة الليبية بعد حراك 2011»، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، مج14، ع1، 2021، ص1001-1025.

الاتفاقات السياسية والعدالة الانتقالية والانتخابات ومسارات توحيد المؤسسات، وتحليل أبرز العوامل الداخلية والخارجية التي حالت دون انتقال المصالحة من مستوى التفاهات المرحلية إلى مستوى التسوية المؤسسية المستدامة.

تساؤلات الدراسة

التساؤل الرئيس: إلى أي مدى تسهم المصالحة الوطنية في إعادة بناء الشرعية السياسية وتوحيد مؤسسات الدولة في ليبيا خلال الفترة 2011- 2026؟

الأسئلة الفرعية:

1- ما طبيعة العلاقة بين المصالحة الوطنية والشرعية السياسية وبناء الدولة في السياقات الانتقالية، وكيف تنعكس هذه العلاقة على الحالة الليبية؟

2- كيف أثر الانقسام السياسي والمؤسسي منذ عام 2011 في مصادر الشرعية السياسية وقدرة الدولة الليبية على ممارسة سلطة موحدة؟

3- إلى أي مدى أسهمت الاتفاقات والمبادرات الوطنية والدولية للمصالحة في تقليص الانقسام وإعادة توحيد مؤسسات الدولة؟

4- ما دور العدالة الانتقالية والانتخابات وتوحيد المؤسسات الأمنية والقضائية في تحويل المصالحة إلى شرعية سياسية أكثر استدامة؟

5- ما أبرز التحديات الداخلية والخارجية التي تحد من قدرة المصالحة الوطنية على الإسهام في توحيد المؤسسات وإعادة بناء الشرعية السياسية في ليبيا؟

فرضيات الدراسة

الفرض الرئيس: توجد علاقة إيجابية بين شمول وفاعلية عملية المصالحة الوطنية وبين القدرة على إعادة بناء الشرعية السياسية وتوحيد مؤسسات الدولة في ليبيا، بحيث ترتفع فرص الاستقرار المؤسسي كلما ارتبطت المصالحة بالعدالة الانتقالية، والتسوية الدستورية، والانتخابات ذات المصادقية، وتوحيد مؤسسات الأمن والقضاء والإدارة.

الفروض الفرعية:

1- تسهم المصالحة الوطنية الشاملة في توسيع القبول بالقواعد والمؤسسات السياسية عندما تتجاوز التسويات النخبوية المؤقتة إلى مشاركة مجتمعية أوسع.

2- يؤدي استمرار تعدد مراكز السلطة والانقسام المؤسسي إلى إضعاف مصادر الشرعية السياسية وإطالة المرحلة الانتقالية.

3- يظل أثر الاتفاقات السياسية في توحيد الدولة محدوداً ما لم يقترن بآليات تنفيذ ومتابعة وضمانات مؤسسية واضحة.

4- تعمل العدالة الانتقالية والانتخابات ذات المصادقية وتوحيد المؤسسات الأمنية والقضائية كآليات وسيطة تربط المصالحة بإعادة بناء الشرعية السياسية.

5- تحد التشكيلات المسلحة وتضارب المصالح السياسية والتدخلات الخارجية من فاعلية المصالحة عندما تسمح باستمرار مؤسسات أو ترتيبات موازية للدولة.

أهمية البحث

أولاً: الأهمية العلمية: تنبع الأهمية العلمية من تناول المصالحة الوطنية بوصفها متغيراً سياسياً مرتبطاً بمفهوم الشرعية وبناء الدولة، وليس باعتبارها مجرد أداة اجتماعية لإنهاء الخصومات، كما يسعى البحث إلى الجمع في إطار تحليلي واحد بين المصالحة والعدالة الانتقالية والانتخابات والانقسام المؤسسي وتوحيد أجهزة الدولة، بما يتيح فهماً أكثر تركيبياً لأزمة الانتقال السياسي في ليبيا.

ثانيًا: الأهمية العملية: تتمثل الأهمية العملية في تحليل الخبرة الليبية خلال خمسة عشر عامًا تقريبًا من الانتقال السياسي، واستخلاص العوامل التي ساعدت بعض التفاهات على خفض مستوى الصراع أو تحسين التنسيق، والعوامل التي حالت دون تحولها إلى ترتيبات مؤسسية نهائية، ويمكن أن تفيد النتائج في صياغة مقاربات تركز على ترابط المصالحة مع بناء مؤسسات موحدة وقواعد انتخابية ودستورية قابلة للتنفيذ.

أهداف البحث

يهدف البحث بصفة رئيسية إلى تحليل أثر المصالحة الوطنية في إعادة بناء الشرعية السياسية وتوحيد مؤسسات الدولة في ليبيا خلال الفترة 2011-2026، ويتفرع عن ذلك الأهداف الآتية:

- 1- تأصيل العلاقة المفاهيمية بين المصالحة الوطنية والشرعية السياسية وبناء الدولة.
- 2- تحليل تطور الانقسام السياسي والمؤسسي في ليبيا وانعكاسه على مصادر الشرعية منذ عام 2011.
- 3- تقييم أثر أبرز الاتفاقات والمبادرات السياسية والمصالحة الوطنية في مسار توحيد المؤسسات.
- 4- توضيح دور العدالة الانتقالية والانتخابات وتوحيد مؤسسات الأمن والقضاء في دعم الشرعية المؤسسية.
- 5- تحديد أهم التحديات الداخلية والخارجية التي تحد من تحول المصالحة إلى تسوية سياسية ومؤسسية مستدامة.

منهج البحث

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي في وصف مسارات المصالحة والانقسام المؤسسي وتحليل علاقتها بالشرعية السياسية، كما يستعين بالمنهج التاريخي لتتبع تطور الترتيبات الانتقالية منذ عام 2011، وبمنهج تحليل الوثائق عند دراسة القوانين والاتفاقات السياسية وتقارير الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمبادرات الوطنية ذات الصلة، ويستخدم التحليل المقارن بصورة مساندة في الاستفادة من بعض الخبرات الدولية للمصالحة دون افتراض إمكان نقلها آليًا إلى الحالة الليبية.

حدود الدراسة

أولًا: الحدود الموضوعية: تقتصر الدراسة على العلاقة بين المصالحة الوطنية وبناء الشرعية السياسية وتوحيد مؤسسات الدولة، مع تناول العدالة الانتقالية والانتخابات والمؤسسات الأمنية والقضائية بقدر اتصالها المباشر بهذه العلاقة. ثانيًا: الحدود المكانية: تقتصر الدراسة على دولة ليبيا مع الاستفادة من بعض الخبرات الدولية في تفسير متطلبات المصالحة وبناء المؤسسات.

ثالثًا: الحدود الزمنية: تمتد الدراسة من عام 2011، بوصفه بداية المرحلة الانتقالية الراهنة، إلى عام 2026، بما يسمح بضم التطورات المرتبطة بالحوار المهيكلي ومسارات المصالحة وتوحيد المؤسسات. رابعًا: الحدود العلمية: تندرج الدراسة في مجال العلوم السياسية، وبصفة خاصة دراسات النظم السياسية والانتقال السياسي وبناء الدولة وتسوية النزاعات، مع الاستفادة من الجوانب القانونية المرتبطة بالعدالة الانتقالية.

الدراسات السابقة

1- دراسة محمد عبد الحفيظ المهدي الشيخ (2015) بعنوان: "تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا بعد 2011" تناولت الدراسة معضلات المصالحة الوطنية في البيئة الليبية بعد سقوط النظام السابق، وركزت على ضعف التعامل المؤسسي مع العدالة الانتقالية، وصعوبة بناء الثقة في ظل الانقسامات الاجتماعية والسياسية، وتأثير الاستقطاب والمحاصصة على

عملية إعادة بناء الدولة، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وانتهت إلى أن المصالحة تحتاج إلى قواعد واضحة للعدالة وإلى ثقافة سياسية تقلل من الإقصاء وتسمح بإعادة دمج المجتمع في إطار وطني مشترك.⁽¹⁰⁾

الفجوة البحثية: ركزت الدراسة على معوقات المصالحة في السنوات الأولى للمرحلة الانتقالية، قبل تطورات اتفاق الصخيرات ووقف إطلاق النار وملتقى الحوار السياسي ومسارات 2026-2025، كما لم تجعل إعادة بناء الشرعية السياسية وتوحيد المؤسسات محوراً تحليلياً مستقلاً؛ وهو ما تتجه الدراسة الحالية إلى استكماله.

2- دراسة سامي أبو عجيبة عيسى ومحمود نصر محمد زريق (2018) بعنوان: "المصالحة الوطنية كآلية لتحقيق الاستقرار السياسي في ليبيا"

بحثت الدراسة دور المصالحة الوطنية في دعم الاستقرار السياسي، وانطلقت من أن استمرار العنف والانقسام يجعل المصالحة الشاملة شرطاً لتأمين الانتقال من النزاع إلى السلام، وأكدت أهمية المشاركة المجتمعية وعدم اختزال المصالحة في مقاربة من أعلى إلى أسفل، وربطتها بإعادة بناء الثقة بين الأطراف وإيجاد بيئة سياسية تسمح بالتعايش والتداول السلمي للسلطة.⁽¹¹⁾

الفجوة البحثية: عالجت الدراسة المصالحة من زاوية الاستقرار السياسي بصورة أساسية، بينما تتناول الدراسة الحالية العلاقة المباشرة بين المصالحة ومصادر الشرعية السياسية ووحدة المؤسسات، وتختبر هذه العلاقة على امتداد فترة زمنية أطول تشمل التطورات المؤسسية والأمنية الحديثة حتى عام 2026.

3- دراسة نزهة عبد العزيز وصولي خالد (2021) بعنوان: "تحديات بناء الدولة الليبية بعد حراك 2011"

ركزت الدراسة على أزمة بناء الدولة بعد عام 2011، وحللت تأثير انقسام السلطة السياسية وانتشار السلاح والجماعات المسلحة والجريمة المنظمة والتحديات الأمنية على قدرة الدولة على إعادة بناء مؤسساتها، وخلصت إلى أن بناء الدولة في ليبيا لا يمكن فصله عن معالجة البيئة الأمنية والسياسية التي تسمح باستمرار التعدد المؤسسي ومراكز النفوذ المتنافسة.⁽¹²⁾

الفجوة البحثية: تمنح هذه الدراسة أولوية لتحديات بناء الدولة، لكنها لا تضع المصالحة الوطنية بوصفها متغيراً مفسراً لإعادة بناء الشرعية وتوحيد المؤسسات، أما الدراسة الحالية فتبحث بصورة مباشرة في الكيفية التي يمكن بها للمصالحة والعدالة الانتقالية والتسوية السياسية أن تؤثر في وحدة الدولة وقبول مؤسساتها.

4- دراسة محمد مصباح الجندي وناصر عبد الله عون (2025) بعنوان: "إشكالية بناء الدولة في ليبيا: قراءة في فشل النماذج الانتقالية ما بعد 2011"

حللت الدراسة أسباب تعثر النماذج الانتقالية في تأسيس سلطة سياسية مستقرة، وربطت ذلك بضعف المؤسسات والانقسامات الاجتماعية والقبلية والتدخلات الخارجية وعدم قدرة النخب السياسية على الانتقال من الترتيبات المؤقتة إلى نظام مؤسسي نهائي، واستخدمت الأدبيات الأكاديمية والتقارير الأمنية في تحليل الخبرة الليبية خلال العقد الذي أعقب 2011.⁽¹³⁾

الفجوة البحثية: تتقاطع الدراسة مع موضوع الشرعية وبناء الدولة، إلا أن المصالحة الوطنية لا تمثل فيها محوراً مستقلاً تُحلل من خلاله آليات بناء القبول السياسي وتوحيد المؤسسات، وتضيف الدراسة الحالية تحليل العدالة الانتقالية ومبادرات المصالحة ومسارات توحيد المؤسسات حتى 2026 ضمن نموذج مترابط.

(10) الشيخ، محمد عبد الحفيظ المهدي، مرجع سبق ذكره، ص 100-113.

(11) سامي أبو عجيبة عيسى، ومحمود نصر محمد زريق، «المصالحة الوطنية كآلية لتحقيق الاستقرار السياسي في ليبيا»، مجلة دراسات الإنسان والمجتمع، ع6، سبتمبر 2018.

(12) عبد العزيز، لزهرة؛ وصولي، خالد، مرجع سبق ذكره، ص 1001-1025.

(13) محمد مصباح الجندي، وناصر عبد الله عون، «إشكالية بناء الدولة في ليبيا: قراءة في فشل النماذج الانتقالية ما بعد 2011»، مجلة آفاق اقتصادية، مج11، ع1، 2025، ص 84-105.

تعقيب على الدراسات السابقة

يتضح من الدراسات السابقة أن الأدبيات الليبية والعربية قد تناولت ثلاثة مسارات رئيسة: معوقات المصالحة الوطنية، وتأثير المصالحة في الاستقرار السياسي، وتحديات بناء الدولة بعد 2011- كما تتفق هذه الدراسات بدرجات مختلفة على أن الانقسام السياسي وانتشار السلاح وضعف المؤسسات والتدخلات الخارجية شكلت بيئة صعبة أمام الانتقال السياسي، ومع ذلك، فإن الفصل بين هذه المسارات يؤدي أحياناً إلى إغفال الحلقة التي تربطها؛ فالمصالحة لا تصبح ذات أثر مؤسسي إلا عندما تتحول إلى قواعد للقبول والمساءلة وتوزيع الاختصاصات، كما أن توحيد المؤسسات لا ينتج شرعية مستدامة إذا بقي منفصلاً عن معالجة المظالم والحقوق ومصادر عدم الثقة.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تتميز الدراسة الحالية بأنها تجعل الشرعية السياسية نقطة الربط بين المصالحة الوطنية وبناء الدولة؛ فهي لا تبحث المصالحة باعتبارها نهاية للصراع فحسب، ولا تبحث توحيد المؤسسات باعتباره إجراءً تنظيمياً منفصلاً، وإنما تحلل كيف يمكن للمصالحة والعدالة الانتقالية والانتخابات أن تنتج إطاراً مؤسسياً يحظى بقبول أوسع، كما تمتد زمنياً حتى 2026، بما يسمح بإدماج تطورات مشروع قانون المصالحة الموحد، وميثاق السلام والمصالحة المدعوم أفريقياً، وتوصيات الحوار المهيكل المتعلقة بالحكم والمصالحة وحقوق الإنسان وتوحيد المؤسسات.

تقسيمات البحث

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والسياسي للمصالحة الوطنية والشرعية السياسية في ليبيا.

المبحث الثاني: المصالحة الوطنية وآليات إعادة بناء الشرعية السياسية في ليبيا.

المبحث الثالث: توحيد مؤسسات الدولة وتحديات تحويل المصالحة إلى تسوية سياسية مستدامة.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والسياسي للمصالحة الوطنية والشرعية السياسية في ليبيا

تمثل العلاقة بين المصالحة الوطنية والشرعية السياسية مدخلاً أساسياً لفهم تعقيدات المرحلة الانتقالية الليبية؛ فالمصالحة تتعلق بإعادة بناء الروابط والثقة وإدارة آثار النزاع، بينما تتعلق الشرعية بمدى قبول المجتمع بالقواعد والمؤسسات التي تمارس السلطة، وعندما تتجزأ الدولة إلى مؤسسات متنافسة، تصبح المصالحة أكثر من مجرد تسوية اجتماعية، لأنها تتحول إلى شرط لإعادة بناء المجال السياسي المشترك الذي يمكن داخله إنتاج مؤسسات موحدة، وعلى هذا الأساس، يتناول هذا المبحث ثلاثة موضوعات مترابطة؛ يتمثل أولها في مفهوم المصالحة الوطنية والشرعية السياسية والعلاقة بينهما، ويتناول ثانيها تطور أزمة الشرعية والانقسام المؤسسي في ليبيا بعد 2011، في حين يبحث ثالثها الإطار القانوني والسياسي الذي نظم مسارات المصالحة والانتقال.

أولاً: مفهوم المصالحة الوطنية والشرعية السياسية والعلاقة بينهما

تُفهم المصالحة الوطنية في الدراسات السياسية المعاصرة بوصفها عملية طويلة المدى تهدف إلى نقل المجتمع من حالة الخصومة العنيفة أو الانقسام إلى حالة تسمح بالتعايش السياسي وإدارة الخلاف بوسائل قانونية وسلمية، وهي بهذا المعنى لا تساوي العفو العام، كما لا تعني محو الذاكرة أو تجاوز حقوق الضحايا؛ بل ترتبط عادة بكشف الحقيقة، والمساءلة، وجبر الضرر، وإصلاح المؤسسات، وضمان عدم تكرار الانتهاكات، وقد أبرزت أدبيات العدالة الانتقالية أن المصالحة المستدامة لا تنفصل عن بناء مؤسسات تستطيع التعامل مع إرث الانتهاكات من خلال قواعد واضحة، بدل تركها للتفاوض السياسي المتغير.⁽¹⁴⁾

(14) عامر حادي عبد الله الجبوري، العدالة الانتقالية ودور أجهزة الأمم المتحدة في إرساء مناهجها، ط1، القاهرة: المركز العربي للنشر والتوزيع، 2018، ص 43-58.

وتؤكد التجارب المقارنة أن المصالحة الناجحة تحتاج إلى توازن بين الاعتراف بالماضي وبين بناء قواعد المستقبل، ففي تجربة جنوب أفريقيا، اكتسبت لجنة الحقيقة والمصالحة أهميتها من أنها لم تُقدّم باعتبارها بديلاً كاملاً عن العدالة، بل باعتبارها جزءاً من تحول سياسي أوسع أعاد تنظيم العلاقة بين الجماعات المتصارعة ضمن نظام دستوري جديد.⁽¹⁵⁾ ومن زاوية مؤسسية، يبرز دور البرلمانات والسلطات العامة في تحويل المصالحة من مبادرات اجتماعية إلى سياسات وقوانين وضمانات قابلة للتنفيذ، وهو ما يفسر أهمية وجود إطار تشريعي يحدد الاختصاصات ويمنع احتكار ملف المصالحة من طرف واحد.⁽¹⁶⁾

أما الشرعية السياسية فتشير إلى الأساس الذي يجعل ممارسة السلطة مقبولة ومعتبرة في نظر المجتمع وفي إطار النظام القانوني، ويمكن التمييز تحليلياً بين شرعية قانونية- دستورية تستند إلى قواعد الاختصاص والإجراءات، وشرعية انتخابية تستند إلى التفويض الشعبي، وشرعية مؤسسية تتصل بقدرة أجهزة الدولة على تنفيذ وظائفها بانتظام وعدالة، وشرعية مجتمعية تنشأ من الاعتراف المتبادل بين الدولة ومختلف المكونات الاجتماعية، ولا تعمل هذه الأبعاد بصورة منفصلة؛ فانتخابات تُجرى في بيئة مؤسسية منقسمة قد تنتج نزاعاً حول النتائج، كما أن مؤسسة فعالة إدارياً قد تواجه أزمة قبول إذا غاب الأساس الدستوري أو التوافقي الذي ينظم سلطتها.

ومن هنا تظهر الصلة المباشرة بالمصالحة الوطنية؛ فالمصالحة توسع قاعدة القبول بالقواعد المشتركة، بينما توفر الشرعية إطاراً مؤسسياً يحول هذا القبول إلى سلطة عامة، وإذا بقيت المصالحة مجرد تقاهم ظرفي بين قيادات، فإنها قد تخفف التوتر دون أن تعيد بناء الدولة؛ أما عندما تقترن بالتسوية الدستورية والعدالة الانتقالية والانتخابات وإصلاح المؤسسات فإنها تصبح جزءاً من عملية تأسيس شرعية جديدة، وهذا ما يفسر تركيز الرؤى الوطنية والدولية المتعلقة بليبيا على ترميم الثقة والمصالحة بالتوازي مع بناء مؤسسات قادرة وسيادة قانون فعالة.⁽¹⁷⁾

ثانياً: تطور أزمة الشرعية والانقسام المؤسسي في ليبيا بعد عام 2011

بدأت المرحلة الانتقالية الليبية بإسقاط النظام السابق وإصدار الإعلان الدستوري المؤقت في أغسطس 2011، ثم تنظيم انتخابات المؤتمر الوطني العام سنة 2012، قبل أن تدخل البلاد في مسار أكثر تعقيداً بعد انتخابات مجلس النواب سنة 2014 وما أعقبها من صراع سياسي وعسكري وتعدد في المؤسسات التنفيذية والتشريعية، وبذلك انتقلت المشكلة من مجرد بناء مؤسسات جديدة إلى التنافس حول أي المؤسسات تملك الاختصاص والتمثيل، وأصبح النزاع القانوني والسياسي مرتبطاً بصورة مباشرة بتوازنات القوة على الأرض.

وقد حاول الاتفاق السياسي الليبي الموقع في الصخيرات في ديسمبر 2015 معالجة هذا الانقسام من خلال إطار توافقي ينظم السلطة التنفيذية ويعيد جمع الأطراف ضمن عملية سياسية واحدة.⁽¹⁸⁾ غير أن التطبيق العملي واجه صعوبات متعددة، وظلت بعض المؤسسات تعمل ضمن ترتيبات متباينة، الأمر الذي جعل الاتفاق إطاراً مرجعياً مهماً دون أن ينهي وحده التنافس على الشرعية، ومع اتساع المواجهات المسلحة خلال 2019 و2020، بدا واضحاً أن توحيد المؤسسات السياسية لا يمكن فصله عن المسار الأمني والعسكري.

وشكل اتفاق وقف إطلاق النار الدائم الموقع في 23 أكتوبر 2020 نقطة تحول مهمة؛ إذ لم يقتصر على وقف الأعمال القتالية، بل تضمن ترتيبات تتعلق بعودة الوحدات إلى معسكراتها وخروج المرتزقة والمقاتلين الأجانب وتشكيل آليات مشتركة، وفتح

(15) محمد صادق إسماعيل، تجربة جنوب أفريقيا: نيلسون مانديلا والمصالحة الوطنية، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2014، ص 89-112.

(16) حنان عز العرب خالد، دور البرلمان في المصالحة الوطنية: دراسة لبعض الحالات الأفريقية، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015، ص 25-41.

(17) الإسكوا، رؤية لليبيا: نحو دولة الازدهار والعدالة والمؤسسات، مرجع سبق ذكره.

(18) بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، الاتفاق السياسي الليبي، مرجع سبق ذكره.

المجال أمام حوار أوسع حول توحيد المؤسسات الأمنية والعسكرية.⁽¹⁹⁾ ثم جاء ملتقى الحوار السياسي الليبي في نوفمبر 2020 ليقر خارطة طريق للمرحلة التمهيدية ويحدد هدف الوصول إلى انتخابات وطنية، كما أنتج في فبراير 2021 سلطة تنفيذية موحدة مؤقتة أنيط بها تهيئة الظروف للاستحقاق الانتخابي.⁽²⁰⁾

لكن عدم إجراء الانتخابات الوطنية التي كان مخططاً لها في ديسمبر 2021 أعاد طرح إشكالية التفويض السياسي من جديد، وازدادت أهمية السؤال المتعلق بمدة المراحل الانتقالية ومصادر شرعية المؤسسات التي تواصل العمل بعد المواعيد المستهدفة للانتقال، وفي فبراير 2023، أشار الممثل الخاص للأمين العام إلى أن الأزمة السياسية أصبحت مرتبطة بصورة مباشرة بأزمة الشرعية، داعياً إلى تسوية تسمح بتجديد المؤسسات عبر انتخابات متفق على قواعدها.⁽²¹⁾ وفي تقرير أممي لعام 2025، وُصف السياق الليبي بأنه لا يزال يتسم بمؤسسات منقسمة ومتجزئة ومراكز سلطة متنافسة، مع استمرار آثار فشل انتخابات 2021 على المشهد السياسي.⁽²²⁾ وتكشف هذه التطورات أن الشرعية في ليبيا لم تعد مسألة قانونية مجردة؛ فهي تتأثر بقدرة المؤسسة على العمل، وبالاعتراف المتبادل بين الفاعلين، وبالتوافق على القواعد الدستورية والانتخابية، ومن ثم، فإن أي مصالحة لا تعالج هذه المستويات مجتمعة قد تنتج هدنة سياسية أو خفضاً للتوتر، لكنها لا تكفي وحدها لإنهاء أزمة بناء الدولة.

ثالثاً: الإطار القانوني والسياسي للمصالحة والعدالة الانتقالية

بدأت محاولات تنظيم المصالحة والعدالة الانتقالية تشريعياً في وقت مبكر من المرحلة الانتقالية، ومن أبرزها القانون رقم (17) لسنة 2012 بشأن إرساء قواعد المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية، ثم القانون رقم (29) لسنة 2013 الذي ألغى القانون السابق ووضع تعريفاً أكثر اتساعاً للعدالة الانتقالية، شمل إظهار الحقيقة ومحاسبة الجناة وإصلاح المؤسسات وحفظ الذاكرة الوطنية وجبر الضرر.⁽²³⁾ ويكشف هذا التطور عن إدراك تشريعي بأن تسوية آثار الصراع لا يمكن أن تقوم على المصالحات العرفية وحدها، بل تحتاج إلى مؤسسات وإجراءات قانونية.

ومع ذلك، فإن وجود القانون لم يؤد تلقائياً إلى تنفيذه؛ إذ ظلت بعض الآليات المنصوص عليها، ومنها ترتيبات تقصي الحقائق والمصالحة، تواجه صعوبات في تفعيل بسبب الانقسام المؤسسي والصراع، وفي عام 2024، يسّرت بعثة الأمم المتحدة ومفوضية حقوق الإنسان اجتماعاً ضم ممثلين عن مؤسسات ليبية مختلفة للعمل على توحيد مشروع قانون المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية، وأكد المشاركون أن تعدد المسودات والعمل المتوازي بين المؤسسات كان من عوامل تعقيد الملف.⁽²⁴⁾ وهذه الخطوة مهمة من زاوية الشرعية لأنها تربط توحيد الإطار القانوني بتوحيد المرجعية المؤسسية للمصالحة نفسها.

أما على المستوى السياسي، فقد أصبحت المصالحة أحد المكونات الثابتة في معظم خرائط الطريق منذ 2015- فالوثائق الأمنية المتعلقة بملتقى الحوار السياسي سنة 2020 ربطت بين المصالحة وبناء الثقة وإقامة مؤسسات قوية وفعالة وشرعية، كما نظم المجلس الرئاسي منذ 2021 ورشاً ومبادرات لتأسيس عملية مصالحة وطنية طويلة الأمد تستند إلى العدالة وحقوق الإنسان.⁽²⁵⁾ ويعكس ذلك انتقال المصالحة تدريجياً من نطاق المبادرات الاجتماعية المحلية إلى ملف ذي وظيفة سياسية مرتبطة بوحدة الدولة.

(19) بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، اتفاق وقف إطلاق النار الدائم، مرجع سبق ذكره.

(20) ملتقى الحوار السياسي الليبي، خارطة طريق المرحلة التمهيدية للحل الشامل، مرجع سبق ذكره.

(21) بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، إحاطة عبد الله باتيلي أمام مجلس الأمن، 27 فبراير 2023، مرجع سبق ذكره.

(22) الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام بشأن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، الوثيقة 611/2025/S، 2025.

(23) دولة ليبيا، القانون رقم (29) لسنة 2013 بشأن العدالة الانتقالية، مرجع سبق ذكره.

(24) بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، «مشروع وخبراء قانونيون يناقشون توحيد النهج المتبع في صياغة قانون المصالحة الوطنية»، 2 مايو 2024.

(25) بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، «الأمم المتحدة تشارك في ورشة عمل نظمها المجلس الرئاسي حول المصالحة الوطنية»، 1 يونيو 2021.

وفي فبراير 2025، شهد المسار الأفريقي توقيع ميثاق للسلام والمصالحة الوطنية من قبل أطراف ليبية في إطار جهود الاتحاد الأفريقي، وهو ما أعاد التأكيد على البعد الإقليمي للمصالحة وعلى الحاجة إلى دعم خارجي يساند الملكية الليبية للمسار بدل أن يحل محلها.⁽²⁶⁾ ثم جاءت تطورات الحوار المهيكّل في 2025-2026 لترتبط بصورة أكثر صراحة بين المصالحة وحقوق الإنسان والانتخابات ووحدّة المؤسسات، بما يجعل الإطار الحديث للمصالحة أقرب إلى مشروع لبناء الدولة منه إلى مجرد تسوية للماضي.⁽²⁷⁾ ويتضح مما سبق أن الإطار القانوني والسياسي للمصالحة في ليبيا تطور بصورة ملحوظة خلال الفترة محل الدراسة، إلا أن المشكلة الأساسية بقيت في الانتقال من النصوص والمبادرات إلى مؤسسات موحدة قادرة على التنفيذ، وهذا الفارق بين وجود قواعد المصالحة وبين قدرتها على إنتاج شرعية مؤسسية يمثل المدخل الذي ينتقل إليه المبحث الثاني.

المبحث الثاني: المصالحة الوطنية وآليات إعادة بناء الشرعية السياسية في ليبيا

لا تُبنى الشرعية السياسية بعد النزاعات من خلال إجراء واحد، وإنما من خلال تفاعل عدة مسارات: الاعتراف المتبادل، والعدالة، والتسوية الدستورية، والانتخابات، وقدرة المؤسسات على أداء وظائفها، وتؤدي المصالحة دورًا رابطًا بين هذه المسارات لأنها تهئ المجال السياسي والاجتماعي الذي يمكن داخله قبول نتائج التسوية وإدارة الاختلاف بصورة سلمية، ويتناول هذا المبحث ثلاثة محاور؛ أولها المصالحة بوصفها آلية لإعادة بناء الثقة والقبول السياسي، وثانيها دور الانتخابات والتسوية الدستورية في تجديد الشرعية، وثالثها دور العدالة الانتقالية وسيادة القانون في تحويل المصالحة إلى قاعدة مؤسسية مستدامة.

أولاً: المصالحة وإعادة بناء الثقة والقبول السياسي

تبدأ العلاقة بين المصالحة والشرعية من عنصر الثقة؛ فالمؤسسات السياسية لا تستطيع ممارسة سلطتها بفاعلية إذا كانت تُفهم باعتبارها ممثلة لطرف أو إقليم ضد آخر، وعندما تُدار المصالحة بصورة شاملة، فإنها تقلل من احتمال تفسير المؤسسات المشتركة كأدوات غلبة، وتسمح بنقل التنافس من المجال المسلح أو غير الرسمي إلى المجال السياسي المنظم، ولهذا لا يكفي أن تتوقف المواجهة؛ بل يجب أن تتكون قناعة لدى الأطراف بأن قواعد الدولة ستطبق بصورة متساوية وأن الخسارة السياسية في مرحلة ما لا تعني الخروج النهائي من المجال العام.

وتشير الخبرة الليبية إلى أن عددًا من المصالحات المحلية ساعد في معالجة نزاعات محددة وفتح طرق وعودة بعض النازحين واستعادة قنوات الاتصال بين مجتمعات متخاصمة، لكن أثرها على الشرعية الوطنية ظل محدودًا عندما لم تُدمج في إطار مؤسسي عام، وقد بينت دراسات المصالحة الليبية أن نجاحها يحتاج إلى مشاركة المجتمع وعدم اختزالها في اتفاقات فوقية بين النخب، لأن التوافق على مستوى القيادات لا يضمن بالضرورة قبول القواعد نفسها على مستوى المجتمعات المحلية.⁽²⁸⁾

ومن ناحية أخرى، لا تعني المشاركة الواسعة تحويل كل قرار سياسي إلى توافق شامل يصعب تحقيقه؛ بل المقصود هو أن تكون قواعد الانتقال الأساسية، مثل شكل المؤسسات ومبادئ العدالة وضمانات المشاركة، نتيجة عملية تشاورية تسمح للأطراف الرئيسية والمجتمع المدني والنساء والشباب والمكونات الثقافية بالتعبير عن مصالحهم، وفي عام 2026، ضم الحوار المهيكّل نحو 120 مشاركًا من شرائح مختلفة، وتوزع على مسارات الحوكمة والأمن والاقتصاد والمصالحة وحقوق الإنسان، بهدف صياغة توصيات تتصل بالانتخابات وتوحيد المؤسسات ومعالجة مسببات الصراع.⁽²⁹⁾ ويكشف هذا الاتجاه عن محاولة توسيع قاعدة صناعة التوافق بدل حصرها في تفاوض بين عدد محدود من القيادات.

(26) الاتحاد الأفريقي، اللجنة رفيعة المستوى بشأن ليبيا، ميثاق السلام والمصالحة الوطنية، أديس أبابا، 14 فبراير 2025.

(27) بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، التقرير الختامي للحوار المهيكّل، يونيو 2026.

(28) أبو عجيل عيسى وزريق، «المصالحة الوطنية كآلية لتحقيق الاستقرار السياسي في ليبيا»، مرجع سبق ذكره.

(29) بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، التقرير الختامي للحوار المهيكّل، مرجع سبق ذكره.

كما ترتبط الثقة بقدرة الدولة على الوفاء بالالتزامات الناتجة عن المصالحة، وفي مقدمتها جبر الضرر وعودة النازحين ومعالجة أوضاع المفقودين والمحتجزين وضمان عدم التمييز، فالمصالحة التي تقتصر إلى نتائج ملموسة قد تتحول إلى خطاب رمزي، بينما يؤدي التنفيذ التدريجي للالتزامات إلى تراكم الثقة في المؤسسة العامة، ولذلك شددت مبادرات 2024 و2026 على وضع الضحايا في صلب عملية المصالحة وعلى توفير ضمانات للحقيقة والمساءلة والتعويض وعدم التكرار.⁽³⁰⁾ وعلى هذا الأساس، يمكن القول إن الوظيفة السياسية للمصالحة تتمثل في توسيع دائرة القبول بالقواعد المشتركة، وهو ما يسبق بناء الشرعية المؤسسية ولا يستبدلها، فالمصالحة تهبي البيئة، بينما تحتاج الشرعية إلى مؤسسات وقواعد انتخابية ودستورية تحول هذا القبول إلى سلطة عامة قابلة للمساءلة.

ثانياً: الانتخابات والتسوية الدستورية بوصفهما آليتين لتجديد الشرعية

تُعد الانتخابات من أهم آليات الشرعية في الأنظمة السياسية المعاصرة، لكنها لا تحقق هذا الدور لمجرد إجرائها؛ إذ يتوقف أثرها على وجود قاعدة قانونية واضحة، ومؤسسات انتخابية قادرة، وبيئة أمنية تسمح بالمنافسة، وقبول مسبق بقواعد اللعبة ونتائجها، وفي الحالة الليبية، اكتسب الاستحقاق الانتخابي بعد 2020 أهمية مضاعفة لأنه عُذّ وسيلة لإنهاء مرحلة انتقالية طويلة وتجديد المؤسسات عبر تفويض مباشر من المواطنين.

وقد نصت خارطة طريق ملتقى الحوار السياسي على الوصول إلى انتخابات وطنية في 24 ديسمبر 2021، وربطت السلطة التنفيذية المؤقتة بهذا الهدف.⁽³²⁾ لكن تعثر الانتخابات أظهر أن الشرعية الانتخابية تحتاج قبل الاقتراع إلى تسوية القضايا الخلافية المتعلقة بالقاعدة الدستورية وشروط الترشح واختصاصات السلطات وضمانات قبول النتائج، ومن هنا، فإن ربط المصالحة بالانتخابات لا يعني استخدام الأولى لتأجيل الثانية، وإنما استخدام المصالحة لتقليل احتمالات رفض القواعد أو العودة إلى العنف عند اختلاف النتائج.

وفي عام 2025، أنشأت بعثة الأمم المتحدة لجنة استشارية من خبراء ليبيين للنظر في القضايا القانونية والسياسية التي تعطل الانتخابات، وخلصت إلى أن الإصلاح التشريعي وحده لا يكفي، وأن الأمر يتطلب تسوية سياسية شاملة تستند إلى توافق وطني وتقضي إلى حكومة موحدة قادرة على إدارة البلاد خلال الاستحقاق الانتخابي.⁽³³⁾ وهذه النتيجة تكشف أن الانتخابات ليست منفصلة عن توحيد المؤسسات؛ فوجود سلطات تنفيذية متنافسة يطرح أسئلة عملية حول تنفيذ القانون الانتخابي والأمن والتمويل وقبول النتائج. وتتصل التسوية الدستورية بالأمر نفسه؛ فغياب إطار دستوري دائم يجعل المؤسسات تعتمد على سلسلة من الإعلانات والتعديلات والاتفاقات المؤقتة، وهو ما يزيد قابلية النزاع حول الاختصاصات، ولذلك ناقش مسار الحوكمة في الحوار المهيكل سنة 2026 العوائق الدستورية والتنفيذية أمام الانتخابات، وطرح الحاجة إلى إطار دستوري مؤقت واضح يضبط المرحلة السابقة للانتخابات مع استمرار العمل للوصول إلى دستور دائم.⁽³⁴⁾

ومن ثم، فإن تجديد الشرعية السياسية في ليبيا يتطلب تلازماً بين التوافق السياسي والإطار الدستوري والانتخابات؛ فلا يمكن للمصالحة أن تحل محل التفويض الشعبي، كما لا تستطيع الانتخابات وحدها تسوية آثار النزاع إذا أجريت في بيئة لا تتوافر فيها

(30) بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، مشروع قانون المصالحة الوطنية الموحد، 2 مايو 2024، مرجع سبق ذكره.

(31) بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، الباب الرابع: مسار المصالحة الوطنية وحقوق الإنسان، التقرير الختامي للحوار المهيكل، 2026.

(32) ملتقى الحوار السياسي الليبي، خارطة الطريق، مرجع سبق ذكره.

(33) بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، تقرير اللجنة الاستشارية وتوصياتها، 5 مايو 2025.

(34) بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، «مسار الحوكمة في الحوار المهيكل يحرز تقدماً نحو بلورة التوصيات النهائية»، 7 مايو 2026.

ضمانات قبول متبادل، ويظهر من ذلك أن الوظيفة الأكثر واقعية للمصالحة هي تهيئة شروط الانتقال من شرعية التوافق المؤقت إلى شرعية مؤسسات دائمة تستند إلى قواعد دستورية وتفويض انتخابي.

ثالثاً: العدالة الانتقالية وسيادة القانون كشرطين لشرعية مستدامة

تمثل العدالة الانتقالية الحلقة التي تمنع المصالحة من التحول إلى تسوية سياسية تتجاهل حقوق المتضررين، فالشرعية لا تُبنى فقط على قبول القوى المنظمة سياسياً، وإنما كذلك على شعور المواطنين بأن الدولة الجديدة لا تعيد إنتاج أنماط الإفلات من المساءلة أو التمييز، ولهذا شمل القانون رقم (29) لسنة 2013 إصلاح المؤسسات إلى جانب كشف الحقيقة والمحاسبة وجبر الضرر، في إشارة إلى أن معالجة الماضي يجب أن تؤثر في طريقة عمل الدولة نفسها.⁽³⁵⁾

وتبرز أهمية إصلاح المؤسسات بصفة خاصة عندما تكون الانتهاكات مرتبطة بأجهزة رسمية أو تشكيلات تعمل خارج الرقابة القانونية؛ ففي هذه الحالة لا يكفي تعويض الأفراد، بل يجب بناء ضمانات تمنع تكرار الممارسات، وتشمل هذه الضمانات استقلال القضاء، وخضوع أماكن الاحتجاز للقانون، ووحدة أجهزة إنفاذ القانون، ووجود آليات واضحة للمساءلة، وقد ركز مسار المصالحة وحقوق الإنسان في الحوار المهيكل سنة 2026 على وحدة القضاء واستقلاله، وعلى معالجة الاحتجاز التعسفي والإخفاء القسري، واعتبر أن وحدة السلطة القضائية وسيادة القانون ترتبطان بصورة مباشرة بقدرة الدولة على تنظيم انتخابات ذات مصداقية وبناء ثقة عامة.⁽³⁶⁾

كما أن جبر الضرر لا ينبغي أن يفهم في صورة مالية فقط؛ فقد يشمل رد الممتلكات، والاعتراف، وحفظ الذاكرة، وإعادة الإدماج، وتنمية المناطق المتضررة، وتوضح أدبيات العدالة الانتقالية أن هذه الإجراءات تكتسب أثرها عندما تكون جزءاً من سياسة عامة واضحة وليست منعاً انتقائية؛ لأن انتظام القاعدة هو الذي يحول المعالجة من تفاوض بين جماعات إلى حق تكفله الدولة.⁽³⁷⁾ ومن ناحية أخرى، فإن مبدأ عدم الإفلات من العقاب يفرض حدوداً على استخدام العفو في إطار المصالحة، ولا يعني ذلك أن كل حالة يجب أن تُعالج بالطريقة الجنائية نفسها، وإنما أن المصالحة المستدامة تحتاج إلى تمييز بين التسويات الاجتماعية والسياسية وبين الجرائم الجسيمة التي تتطلب مساءلة قانونية، وهذا الاتجاه ظهر بوضوح في النقاشات الليبية الحديثة حول مشروع قانون المصالحة، حيث انصب جزء من الخلاف على نطاق العفو وحقوق الضحايا وآليات الحقيقة والتعويض.⁽³⁸⁾

ويتضح مما سبق أن العدالة الانتقالية ليست مساراً موازياً لبناء الشرعية، بل أحد مصادرها؛ لأنها تربط الدولة الجديدة بفكرة المساواة أمام القانون وتمنع أن تكون المصالحة مجرد إعادة توزيع للنفوذ، ولذلك فإن النجاح في هذا الجانب يرفع قدرة المؤسسات على اكتساب قبول يتجاوز التوازنات المؤقتة بين القوى السياسية.

المبحث الثالث: توحيد مؤسسات الدولة وتحديات تحويل المصالحة إلى تسوية سياسية مستدامة

يمثل توحيد مؤسسات الدولة الاختبار العملي لمدى تحول المصالحة من خطاب سياسي إلى واقع مؤسسي؛ فالدولة الموحدة تقتض وجود مراكز قرار واضحة وقواعد واحدة لإدارة الموارد والأمن والقضاء والإدارة العامة، وفي ليبيا، حققت بعض المسارات تقدماً جزئياً في التنسيق أو إعادة فتح قنوات العمل المشترك، إلا أن استمرار التعدد في بعض السلطات والمؤسسات جعل أزمة الوحدة مؤثرة في الشرعية، ويتناول هذا المبحث ثلاثة محاور: الأول واقع توحيد المؤسسات وأهميته للشرعية، والثاني التحديات الداخلية والخارجية

(35) دولة ليبيا، القانون رقم (29) لسنة 2013 بشأن العدالة الانتقالية، مرجع سبق ذكره.

(36) بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، مسار المصالحة الوطنية وحقوق الإنسان في الحوار المهيكل، يناير- يونيو 2026.

(37) الجبوري، عامر حادي عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 115-140.

(38) بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، «توحيد النهج المتبع في صياغة قانون المصالحة الوطنية»، مرجع سبق ذكره.

التي تعيق هذا المسار، والثالث اتجاهات المصالحة وتوحيد المؤسسات خلال 2025- 2026 وإمكانات تحويلها إلى تسوية أكثر استدامة.

أولاً: توحيد المؤسسات التنفيذية والأمنية والقضائية وأثره في الشرعية

توحيد المؤسسة التنفيذية يعني أكثر من تشكيل حكومة واحدة؛ فهو يتطلب أيضاً توحيد شبكات الإدارة والمالية العامة والقرارات التنظيمية وسلاسل المسؤولية، حتى لا يبقى المواطن أمام قواعد مختلفة بحسب المنطقة أو الجهة المسيطرة، ولهذا ارتبطت معظم مبادرات التسوية منذ 2020 بفكرة "السلطة التنفيذية الموحدة" باعتبارها خطوة لازمة للانتقال إلى الانتخابات ولإعادة تنسيق مؤسسات الدولة.⁽³⁹⁾ غير أن استمرار التنافس السياسي بعد تعثر انتخابات 2021 أعاد إنتاج حالة تعدد في السلطات التنفيذية، وهو ما انعكس على قضايا الإنفاق والتعيينات والسياسات العامة.

أما المؤسسة الأمنية والعسكرية فتكتسب أهمية أكبر لأنها تتصل باحتكار الدولة للاستخدام المشروع للقوة، وقد وفر اتفاق وقف إطلاق النار سنة 2020 إطاراً للعمل المشترك من خلال اللجنة العسكرية المشتركة (5+5)، كما شهدت السنوات اللاحقة خطوات مثل فتح الطريق الساحلي والتنسيق في بعض الملفات وتطوير خطط بشأن خروج المقاتلين الأجانب.⁽⁴⁰⁾ غير أن توحيد المؤسسات الأمنية بصورة كاملة ظل مساراً طويلاً ومعقداً بسبب تعدد التشكيلات المسلحة وتباين هياكل القيادة والنفوذ المحلي.

ويظهر البعد القضائي بوصفه عنصراً لا يقل أهمية؛ فوجود مؤسسة قضائية موحدة ومستقلة يوفر المرجعية التي يمكن أن تفصل في النزاعات السياسية والانتخابية وتحمي الحقوق، وقد عبّر مسار المصالحة وحقوق الإنسان في يناير 2026 عن قلقه من تداعيات التباينات القضائية على وحدة النظام القانوني، وشدد المشاركون على أن القضاء الموحد والمستقل يمثل شرطاً لسيادة القانون ولإجراء انتخابات ذات مصداقية.⁽⁴¹⁾ ويكشف ذلك أن الشرعية المؤسسية تحتاج إلى مرجعية قانونية مشتركة لا تتجزأ بتجزؤ الصراع السياسي.

كما يرتبط توحيد المؤسسات بالقدرة على إدارة الموارد العامة على نحو يمكن مراقبته ويفهمه المواطنون باعتباره تعبيراً عن دولة واحدة، وفي غياب هذا الشرط، يصبح الخلاف حول الموارد جزءاً من الصراع على الشرعية والنفوذ، ولذلك فإن بناء مؤسسات مالية ورقابية موحدة وقابلة للمساءلة لا يمثل قضية اقتصادية فقط، بل يدخل في صميم إعادة بناء الدولة السياسية. وعلى هذا الأساس، فإن المصالحة لا تكتمل سياسياً إذا بقيت المؤسسات منقسمة؛ لأن الاتفاق الاجتماعي يحتاج إلى بنية تنفيذية تحميه، بينما تحتاج المؤسسة الموحدة إلى قبول سياسي واجتماعي حتى لا تُفهم باعتبارها نتيجة غلبة أحد الأطراف، وهذه العلاقة المتبادلة تجعل توحيد المؤسسات جزءاً من المصالحة، والمصالحة جزءاً من عملية التوحيد في الوقت نفسه.

ثانياً: التحديات الداخلية والخارجية أمام المصالحة وتوحيد الدولة

يأتي الانقسام السياسي في مقدمة التحديات الداخلية؛ إذ أدى طول المرحلة الانتقالية وتعدد المؤسسات إلى ترسيخ مصالح وهيكل إدارية وسياسية نشأت داخل واقع الانقسام نفسه، وكلما طال هذا الواقع، ارتفعت كلفة إعادة التوحيد بسبب ارتباط مواقع النفوذ والموارد والتعيينات بالهياكل القائمة، ولهذا فإن المصالحة تواجه تحدياً يتجاوز الخلاف الأيديولوجي إلى مسألة الحوافز المؤسسية؛ فبعض الترتيبات المؤقتة قد تصبح مع مرور الزمن مصدراً لمصالح يصعب التنازل عنها.

ويتمثل التحدي الثاني في تأثير التشكيلات المسلحة والفاعلين الأمنيين غير المنضبطين بالكامل ضمن سلسلة قيادة وطنية واحدة، فوجود القوة المسلحة خارج إطار موحد يحد من قدرة المؤسسات المدنية على تنفيذ قراراتها، ويجعل التسويات السياسية معرضة

(39) ملتقى الحوار السياسي الليبي، خارطة الطريق، مرجع سبق ذكره.

(40) بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، اتفاق وقف إطلاق النار الدائم، مرجع سبق ذكره.

(41) بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، «مسار المصالحة الوطنية وحقوق الإنسان يدعو إلى ضمانات لوحدة واستقلال القضاء»، 29 يناير 2026.

للتغير مع تغير موازين القوة، وقد أشار تقرير الأمين العام للأمم المتحدة لعام 2025 إلى استمرار تأثير جماعات مسلحة قوية وإلى هشاشة المؤسسات في سياق الانتقال الليبي.⁽⁴²⁾ ومن ثم، فإن أي مشروع للمصالحة يحتاج إلى مسار أمني مواز يدمج الإصلاح المؤسسي مع ترتيبات واقعية لنزع فتيل التوتر وإعادة بناء أجهزة وطنية مشتركة.

أما التحدي الثالث فيرتبط بتعدد المبادرات والمرجعيات القانونية؛ فوجود أكثر من مشروع للمصالحة أو أكثر من تصور للعدالة الانتقالية قد يعكس تعددية سياسية مشروعة، لكنه يصبح مصدر إرباك عندما تعمل المؤسسات بمعزل عن بعضها ولا توجد آلية موحدة للحسم والتطبيق، وقد أظهرت ورشة توحيد مشروع قانون المصالحة في 2024 أن جمع ممثلي مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة والمجلس الرئاسي والخبراء حول مسودة واحدة كان محاولة لمعالجة هذا التشتت.⁽⁴³⁾

ويتمثل التحدي الرابع في البعد الخارجي؛ إذ شهدت الأزمة الليبية على امتداد الفترة محل الدراسة تدخلات ومصالح إقليمية ودولية متباينة، وهو ما جعل التوافق الداخلي متأثراً أحياناً بتوازنات تتجاوز الحدود الوطنية، وقد أكدت خلاصات مؤتمر برلين سنة 2020 الحاجة إلى احترام حظر السلاح ووقف التدخل في النزاع ودعم المسارات الليبية، بينما استمرت الأمم المتحدة لاحقاً في التأكيد على مبدأ الملكية الليبية للعملية السياسية.⁽⁴⁴⁾ ولا يعني ذلك استبعاد الدعم الدولي، بل التمييز بين الدعم الذي يعزز قدرة المؤسسات الوطنية وبين التدخل الذي يكرس ازدواج مراكز السلطة.

كما يبرز العامل الاجتماعي والمناطقي؛ فالمصالحة الوطنية لا يمكن أن تقتصر على الاتفاق بين المؤسسات المركزية إذا بقيت ملفات محلية مثل النزوح والمفقودين والممتلكات والهوية الثقافية من دون معالجة، وقد ركزت توصيات 2026 على قضايا الجنوب والمكونات الثقافية واللغوية والنازحين والمفقودين باعتبارها عناصر متصلة بالثقة الوطنية.⁽⁴⁵⁾ وهو ما يؤكد أن توحيد الدولة لا يتحقق بمجرد توحيد الهياكل، بل يحتاج إلى شعور أوسع بأن هذه الهياكل تمثل المواطنين وتكفل حقوقهم على قدم المساواة.

ثالثاً: اتجاهات 2025-2026 وآفاق تحويل المصالحة إلى تسوية مؤسسية

شهد عام 2025 تطورين مهمين في مسار البحث عن تسوية أكثر شمولاً، تمثل الأول في استمرار الجهد الأفريقي حول السلام والمصالحة الوطنية وتوقيع ميثاق للمصالحة في فبراير 2025 ضمن أعمال اللجنة الأفريقية رفيعة المستوى بشأن ليبيا.⁽⁴⁶⁾ وتمثل الثاني في عمل اللجنة الاستشارية التابعة لبعثة الأمم المتحدة، التي بحثت الخيارات القانونية والسياسية المتعلقة بالانتخابات وانتهت إلى التأكيد على ضرورة تسوية سياسية شاملة وحكومة موحدة وإطار انتخابي قابل للتنفيذ.⁽⁴⁷⁾ ويعكس هذان المساران تقارباً متزايداً بين ملف المصالحة وملف توحيد مؤسسات الحكم.

ثم جاء الحوار المهيكل الذي انطلق أواخر 2025 واختتم تقريره في يونيو 2026 ليضع أربعة مسارات مترابطة هي الحوكمة والأمن والاقتصاد والمصالحة الوطنية وحقوق الإنسان، وقد أعلن التقرير الختامي أكثر من خمسمائة توصية تستهدف تهيئة الظروف للانتخابات، وتوحيد مؤسسات الدولة وتعزيزها، ومعالجة الأسباب طويلة الأمد للنزاع.⁽⁴⁸⁾ وهذه الصياغة مهمة لأنها تعكس انتقال النقاش من البحث عن "صفقة سياسية" منفردة إلى معالجة عناصر البيئة المؤسسية التي تسمح للتسوية بالبقاء.

(42) الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام بشأن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، 611/2025/S، مرجع سبق ذكره.

(43) بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، «توحيد النهج المتبع في صياغة قانون المصالحة الوطنية»، مرجع سبق ذكره.

(44) الأمم المتحدة، خلاصات مؤتمر برلين بشأن ليبيا، الوثيقة 63/2020/S، 19 يناير 2020.

(45) بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، الباب الرابع: مسار المصالحة الوطنية وحقوق الإنسان، مرجع سبق ذكره.

(46) الاتحاد الأفريقي، ميثاق السلام والمصالحة الوطنية في ليبيا، مرجع سبق ذكره.

(47) بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، تقرير اللجنة الاستشارية، مرجع سبق ذكره.

(48) بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، «اختتام الحوار المهيكل وتقديم التوصيات النهائية بشأن العملية السياسية في ليبيا»، 7 يونيو 2026.

وفي مسار المصالحة وحقوق الإنسان، برزت مجموعة من المبادئ التي ترتبط مباشرة بالشرعية: وحدة القضاء، حماية الحريات العامة، إنهاء الاحتجاز التعسفي، إشراك الضحايا، تحديث قانون العدالة الانتقالية، وربط العملية الانتخابية بمناخ حقوقي وقانوني يضمن تكافؤ الفرص.⁽⁴⁹⁾ كما طرحت التوصيات فكرة ميثاق وطني ملزم يسبق الانتخابات ويحدد قواعد السلوك وقبول النتائج، وهو تصور يسعى إلى استخدام التوافق المسبق للحد من احتمالات النزاع بعد الاقتراع.

ومع ذلك، فإن قيمة هذه التوصيات ستظل مرتبطة بالتنفيذ؛ فالتجربة الليبية منذ 2011 تبين أن كثرة الاتفاقات لا تعني تلقائياً تراكمًا مؤسسيًا إذا لم تتوافر جهة قادرة على المتابعة وآليات تحدد المسؤوليات والجداول الزمنية، ولهذا فإن المرحلة التالية لأي حوار تحتاج إلى تحويل التوصيات إلى إجراءات محددة: قاعدة دستورية قابلة للتطبيق، سلطة تنفيذية موحدة ذات ولاية محددة، ترتيبات أمنية مشتركة، إطار موحد للعدالة الانتقالية، وضمانات لحرية المنافسة السياسية وقبول نتائجها.

ومن جانب آخر، لا ينبغي قياس نجاح المصالحة فقط بسرعة الوصول إلى اتفاق نهائي؛ فبعض عناصر الشرعية تحتاج إلى تراكم تدريجي، مثل الثقة في القضاء، وعودة النازحين، وتسوية أوضاع المفقودين، وإعادة دمج المؤسسات الأمنية، وتحسين قدرة الدولة على تقديم الخدمات، ويعني ذلك أن بناء الشرعية مسار مركب يجمع بين لحظات سياسية حاسمة، مثل الانتخابات، وبين إصلاحات مؤسسية طويلة المدى.

ويتضح مما سبق أن التطورات حتى 2026 توفر عناصر يمكن أن تدعم انتقالاً نحو مؤسسات أكثر وحدة، لكنها لا تلغي القيود المتركمة من الانقسام والتنافس على الموارد والسلاح والتدخلات الخارجية، ومن ثم فإن المصالحة تصبح ذات أثر في بناء الشرعية عندما تُترجم إلى التزامات قانونية ومؤسسية قابلة للقياس والتنفيذ، وعندما تنتقل من إدارة التوازن بين الأطراف إلى بناء قواعد عامة تحكم الجميع.

الخاتمة

تكشف دراسة مسار المصالحة الوطنية في ليبيا خلال الفترة 2011- 2026 أن أزمة الانتقال السياسي لم تكن ناتجة عن غياب المبادرات أو الاتفاقات، وإنما عن صعوبة تحويلها إلى مؤسسات موحدة وقواعد سياسية مستقرة، فمنذ السنوات الأولى بعد 2011، أُقرت تشريعات للعدالة الانتقالية، ثم توالى اتفاقات سياسية ومسارات أمنية وحوارات وطنية وإقليمية ودولية، ونجح بعضها في خفض مستوى المواجهة أو إعادة فتح قنوات التعاون، إلا أن استمرار الطابع الانتقالي وتعدد مراكز السلطة حال دون ترسيخ شرعية سياسية نهائية تستند إلى مؤسسات موحدة وتقويض متجدد.

كما أظهرت الدراسة أن المصالحة الوطنية لا يمكن أن تُفهم باعتبارها مرادفًا للتوافق بين النخب؛ فوظيفتها الأوسع هي إعادة بناء الثقة والاعتراف المتبادل ومعالجة المظالم، ثم ترجمة ذلك إلى قواعد دستورية وقانونية تسمح بالتنافس السلمي، ولهذا برزت العدالة الانتقالية، ووحدة القضاء، والانتخابات ذات المصداقية، وتوحيد المؤسسات الأمنية والتنفيذية، بوصفها حلقات أساسية تربط المصالحة بالشرعية.

وتشير التطورات الحديثة، وبخاصة محاولات توحيد مشروع قانون المصالحة ومبادرات الاتحاد الأفريقي والحوار المهيكّل خلال 2025- 2026، إلى اتجاه متزايد نحو معالجة الأزمة الليبية بصورة مترابطة تشمل الحوكمة والأمن والاقتصاد والمصالحة وحقوق الإنسان، ومع ذلك، يبقى التحدي الرئيس في تنفيذ التوصيات ضمن إطار وطني واحد يمنع عودة المؤسسات الموازية ويضمن أن تصبح المصالحة مدخلاً لإنتاج قواعد عامة للدولة، لا مجرد وسيلة لإدارة الخلاف بصورة مؤقتة.

النتائج

(49) بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، الباب الرابع: مسار المصالحة الوطنية وحقوق الإنسان، مرجع سبق ذكره.

أولاً: فيما يتعلق بالتساؤل الأول، تبين أن العلاقة بين المصالحة الوطنية والشرعية السياسية علاقة تكاملية؛ فالمصالحة توفر قاعدة القبول والثقة والاعتراف المتبادل، بينما تحول المؤسسات الدستورية والانتخابية والقانونية هذا القبول إلى سلطة عامة قابلة للمساءلة، ومن ثم، لا تكفي المصالحة الاجتماعية وحدها لبناء الشرعية، كما لا تكفي الهياكل القانونية إذا بقيت فاقدة للتوافق المجتمعي والسياسي.

ثانياً: فيما يتعلق بالتساؤل الثاني، أظهر التحليل أن الانقسام السياسي والمؤسسي منذ 2014 بصفة خاصة أسهم في تعدد مصادر القرار وإطالة المرحلة الانتقالية، وأدى إلى تداخل الشرعية القانونية والانتخابية والتوافقية في ترتيبات مؤقتة متعاقبة، بما جعل توحيد المؤسسات جزءاً رئيساً من معالجة أزمة الشرعية.

ثالثاً: فيما يتعلق بالتساؤل الثالث، أسهمت الاتفاقات والمبادرات السياسية في تحقيق نتائج مرحلية مهمة، من أبرزها إنشاء أطر للتوافق، ووقف إطلاق النار، وإعادة بعض التنسيق المؤسسي، وتشكيل سلطة تنفيذية موحدة مؤقتة سنة 2021؛ إلا أن أثرها ظل محدوداً أمام ضعف التنفيذ وتعثر الانتخابات واستمرار بعض صور الانقسام.

رابعاً: فيما يتعلق بالتساؤل الرابع، تبين أن العدالة الانتقالية والانتخابات وتوحيد أجهزة الأمن والقضاء ليست ملفات منفصلة عن المصالحة، بل تمثل آليات تحول المصالحة إلى شرعية مؤسسية، فالعدالة تمنع تحول المصالحة إلى إفلات من المساءلة، والانتخابات تجدد التفويض الشعبي، ووحدة الأمن والقضاء توفر قدرة الدولة على تطبيق القواعد نفسها على كامل الإقليم.

خامساً: فيما يتعلق بالتساؤل الخامس، تتمثل أبرز القيود في استمرار مصالح مؤسسية وسياسية نشأت داخل واقع الانقسام، وتأثير التشكيلات المسلحة، وتعدد المرجعيات القانونية، وعدم حسم القاعدة الدستورية، وتباين أدوار القوى الإقليمية والدولية، كما أن استمرار الملفات المحلية المتعلقة بالنزوح والمفقودين والحقوق والممتلكات يحد من بناء ثقة وطنية شاملة إذا لم يُعالج ضمن إطار العدالة الانتقالية.

وتؤكد النتائج مجتمعة الفرض الرئيس للدراسة من حيث وجود ارتباط بين فاعلية المصالحة وبين فرص إعادة بناء الشرعية وتوحيد المؤسسات، مع ملاحظة أن هذا الارتباط مشروط بوجود آليات تنفيذ وقواعد دستورية وانتخابية وإصلاحات أمنية وقضائية؛ أي إن المصالحة تمثل شرطاً مهماً، لكنها ليست كافية بمفردها.

التوصيات

1- توحيد الإطار التشريعي للمصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية في قانون واحد واضح يضمن حقوق الضحايا، ويحدد على نحو دقيق اختصاصات الهيئة المكلفة بالتنفيذ وعلاقتها بالقضاء والمؤسسات الأخرى.

2- ربط أي تسوية سياسية مستقبلية بخارطة تنفيذ محددة تتضمن جداول زمنية ومسؤوليات واضحة لتوحيد المؤسسات، بدل الاكتفاء بصياغات عامة تترك التنفيذ لتوازنات لاحقة.

3- تهيئة بيئة انتخابية تتوافر فيها قاعدة دستورية قابلة للتطبيق وضمانات أمنية وقضائية وقواعد مسبقة لقبول النتائج وتسوية الطعون، بما يسمح للانتخابات بأن تؤدي وظيفتها في تجديد الشرعية.

4- دعم مسار مهني وتدرجي لتوحيد المؤسسات الأمنية والعسكرية تحت سلطة الدولة، مع الاستفادة من آليات اللجنة العسكرية المشتركة وتدابير بناء الثقة المتراكمة منذ اتفاق وقف إطلاق النار.

5- تعزيز استقلال ووحدة القضاء والنيابة العامة وإبعاد المؤسسات العدلية عن الاستقطاب السياسي، باعتبار ذلك ضماناً لازماً للحقوق وللفضل في النزاعات الانتخابية والمؤسسية.

6- تحويل ملفات جبر الضرر والمفقودين والنازحين ورد الممتلكات من مبادرات جزئية إلى برنامج وطني للعدالة الانتقالية ذي تمويل وآليات متابعة معلنة، بما يرفع الثقة في الدولة ويحد من إعادة إنتاج النزاع.

- 7- توسيع المشاركة في مسارات المصالحة لتشمل البلديات والمجتمع المدني والنساء والشباب والمكونات الثقافية والضحايا، مع الحفاظ على قدرة المؤسسات المنتخبة مستقبلاً على اتخاذ القرار ضمن القواعد الدستورية.
- 8- تنسيق الدعم الدولي والإقليمي حول مسار ليبي موحد، بحيث يتركز دور الشركاء الخارجيين على الضمان الفني وبناء القدرات ومراقبة الالتزامات، دون دعم ترتيبات مؤسسية متوازنة.
- 9- إنشاء آلية وطنية مستقلة لمتابعة تنفيذ مخرجات المصالحة والحوار السياسي، تصدر تقارير دورية تقيس التقدم في توحيد المؤسسات وتنفيذ العدالة الانتقالية وتهيئة البيئة الانتخابية.

مقترحات لدراسات مستقبلية

- 1- أثر توحيد المؤسسات الأمنية والعسكرية في استدامة الشرعية السياسية في ليبيا.
- 2- العدالة الانتقالية وبناء الثقة في القضاء الليبي: دراسة تحليلية تطبيقية.
- 3- دور الحكم المحلي والبلديات في نقل المصالحات المحلية إلى إطار وطني شامل.
- 4- أثر التدخلات الإقليمية والدولية في فرص توحيد المؤسسات الليبية بعد اتفاق وقف إطلاق النار.
- 5- الانتخابات والشرعية المؤسسية في الدول الخارجة من النزاع: دراسة مقارنة للحالة الليبية.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: التشريعات والوثائق الوطنية والدولية

- 1- دولة ليبيا، القانون رقم (29) لسنة 2013 بشأن العدالة الانتقالية، 2 ديسمبر 2013، وتعديلاته.
- 2- بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، الاتفاق السياسي الليبي، الصخيرات - المغرب، 17 ديسمبر 2015.
- 3- بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، اتفاق وقف إطلاق النار الدائم بين الأطراف الليبية، جنيف، 23 أكتوبر 2020.
- 4- ملتقى الحوار السياسي الليبي، خارطة طريق المرحلة التمهيدية للحل الشامل، تونس، نوفمبر 2020.
- 5- الأمم المتحدة، خلاصات مؤتمر برلين بشأن ليبيا، الوثيقة S/2020/63، يناير 2020.
- 6- الاتحاد الأفريقي، ميثاق السلام والمصالحة الوطنية في ليبيا، أديس أبابا، فبراير 2025.

ثانياً: الكتب

- 1- الجبوري، عامر حادي عبد الله (2018)، العدالة الانتقالية ودور أجهزة الأمم المتحدة في إرساء مناهجها، ط1، القاهرة: المركز العربي للنشر والتوزيع.
- 2- إسماعيل، محمد صادق (2014)، تجربة جنوب أفريقيا: نيلسون مانديلا والمصالحة الوطنية، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع.
- 3- خالد، حنان عز العرب (2015)، دور البرلمان في المصالحة الوطنية: دراسة لبعض الحالات الأفريقية، القاهرة: المكتب العربي للمعارف.
- 4- فوكوياما، فرانسيس (2007)، بناء الدولة: النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين، ترجمة مجاب الإمام، الرياض: مكتبة العبيكان.

ثالثاً: البحوث والدراسات العربية

- 1- أبو عجيلة عيسى، سامي؛ وزريق، محمود نصر محمد (2018)، "المصالحة الوطنية كآلية لتحقيق الاستقرار السياسي في ليبيا"، مجلة دراسات الإنسان والمجتمع، العدد السادس، سبتمبر 2018.

- 2- عبد العزيز، لزهري، وصولي، خالد (2021)، "تحديات بناء الدولة الليبية بعد حراك 2011"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، مج14، ع1، ص1025-1001.
- 3- الشيخ، محمد عبد الحفيظ المهدي (2015)، "تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا بعد 2011"، المستقبل العربي، مج37، ع431، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص113-100.
- 4- الجندي، محمد مصباح؛ وعون، ناصر عبد الله (2025)، "إشكالية بناء الدولة في ليبيا: قراءة في فشل النماذج الانتقالية ما بعد 2011"، مجلة آفاق اقتصادية، مج11، ع1، ص105-84.

رابعاً: التقارير والوثائق المؤسسية

- 1- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) (2021) (، رؤية ليبيا: نحو دولة الازدهار والعدالة والمؤسسات، بيروت: الأمم المتحدة.
- 2- بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (2021)، "الأمم المتحدة تشارك في ورشة عمل نظمها المجلس الرئاسي حول المصالحة الوطنية"، 1 يونيو 2021.
- 3- بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (2023)، إحاطة الممثل الخاص للأمين العام عبد الله باتيلي أمام مجلس الأمن، 27 فبراير 2023.
- 4- بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (2024)، "مشروع وخبراء قانونيون يناقشون توحيد النهج المتبع في صياغة قانون المصالحة الوطنية"، 2 مايو 2024.
- 5- بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (2025)، تقرير اللجنة الاستشارية وتوصياتها بشأن القضايا الخلافية المؤثرة في الانتخابات وتوحيد المؤسسات، مايو 2025.
- 6- الأمم المتحدة (2025)، تقرير الأمين العام بشأن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، الوثيقة S/2025/611.
- 7- بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (2026)، التقرير الختامي للحوار المهيكل، يونيو 2026.
- 8- بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (2026)، الباب الرابع: مسار المصالحة الوطنية وحقوق الإنسان ضمن التقرير الختامي للحوار المهيكل.

9- Al-Dahnous, M. M. A. (2026). Permanent Settlement in Libya between Humanitarian Coercion and Demographic Engineering The Sovereignty Dilemma in a Fragile State. مجلة الشهاب للعلوم 2(3), 348-361.